

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وان تشير ايضا الى قراراتها ٢٠٧٢ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر

١٩٦٥، و ٢٢٢٩ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦، و ٢٣٥٤ (د - ٢٢)

المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٧، و ٢٤٢٨ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٨ كانون الاول /

ديسمبر ١٩٦٨، و ٢٥٩١ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩، و ٢٧١١ (د - ٢٥)

المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠، و ٢٩٨٣ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /

ديسمبر ١٩٧٢، و ٣١٦٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ،

وان تؤكد من جديد حق سكان الصحراء الإسبانية في تقرير المصير وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ،

وان ترى ان استمرار الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية يعرض للخطر الاستقرار والوثام

في منطقة افريقيا الشمالية الغربية ،

وان تأخذ في الاعتبار البيانين اللذين ادلى بهما في الجمعية العامة في ٣٠ أيلول / سبتمبر

و ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ وزيراً خارجية المملكة المغربية (٣٥) ، وجمهورية موريتانيا

الاسلامية (٣٦) ،

وان تحيط علماً بالبيانين اللذين ادلى بهما في اللجنة الرابعة ممثلاً المغرب (٣٧) ،

وموريتانيا (٣٨) ، واللذين اقر فيهما البلدان بأنهما كليهما مهتمان بمستقبل الاقليم ،

وقد استمعت الى بيان ممثل الجزائر (٣٩) ،

وقد استمعت الى بيانات ممثل اسبانيا (٤٠) ،

---

(٣٥) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٢٤٩ .

(٣٦) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٢٥١ .

(٣٧) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسات ٢١١٧ و ٢١٢٥ و ٢١٣٠ .

(٣٨) المرجع نفسه ، الجلسات ٢١١٧ و ٢١٣٠ .

(٣٩) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ؛ الجلسة ٢٢٦٥ والمرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ،

الجلسة ٢١٢٥ .

(٤٠) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٢٥٣ ؛ والمرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ،

الجلسات ٢١١٧ و ٢١٢٥ و ٢١٢٦ و ٢١٣٠ .

وان تلاحظ انه خلال المناقشة نشأ اشكال قانوني بشأن مركز الاقليم المذكور وقت استعمار اسبانيا له ،

وان ترى ، لذلك ، أن من المستصوب جدا أن تتلقى الجمعية العامة فتوى بشأن بعض النواحي القانونية الهامة للمشكلة تيسيرا لمناقشتها لها أثناء دورتها الثلاثين ،  
وان لا تغرب عن بالها المادة ٩٦ من ميثاق الامم المتحدة ، والمادة ٦٥ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ،

١ - تقرر أن تطلب اصدار فتوى من محكمة العدل الدولية ، في وقت مبكر ودون المساس بتطبيق المبادئ التي يتضمنها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ، بشأن المسؤولين التاليين :

" أولا - هل كانت الصحراء الغربية ( ريودي أورو والساقية الحمراء ) اقليما بلا مالك وقت استعمار اسبانيا لها ؟

وانا كان جواب السؤال الاول بالنفي ، يكون السؤال التالي هو :

" ثانيا - ما هي الروابط القانونية التي كانت تربط بين هذا الاقليم وبين المملكة المغربية والكيان الموريتاني ؟ " ؛

٢ - وتدعو اسبانيا ، خاصة بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، فضلا عن المغرب وموريتانيا ، بوصفهما طرفين مهتمين بالأمر ، الى موافاة محكمة العدل الدولية بجميع المعلومات والوثائق التي قد تلزم لجلاء أمر هذين السؤالين ؛

٣ - وتحث الدولة القائمة بالادارة على تأجيل الاستفتاء الذي تعتزم اجراءه في الصحراء الغربية الى أن تبت الجمعية العامة في أمر السياسة التي يتعين اتباعها للاسراع بعملية انهاء استعمار الاقليم وفقا للقرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) في أحسن الأحوال الممكنة ، في ضوء الفتوى التي ستصدرها محكمة العدل الدولية ؛

٤ - وتكرر دعوتها لجميع الدول الى مراعاة قرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بنشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية في الاقليم ، والامتناع عن الاسهام باستثماراتها او سياساتها الخاصة بالهجرة في توطيد وضع استعماري في الاقليم ؛

٥ - وتطلب الى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تدأب على تتبع الحالة في الاقليم ، بما في ذلك ايفاد بعثة زائرة الى الاقليم ، وموافاة الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بتقرير عن الموضوع .

الجلسة العامة ٢٣١٨

١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤